ارتفاع درجة الأردن في مؤشر المرأة والأعمال 12.5 نقطة لعام 2024

سجل الأردن تقدماً ملحوظاً في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون الذي أطلقه البنك الدولي في 5 أذار 2024. حيث ارتفعت درجته بمقدار 12.5 نقطة، وذلك من 46.9 العام الماضي لتصل إلى 59.4 (من 100).

وبين التقرير أن الأردن من بين الاقتصادات الخمس التي سجلت تحسنًا ملحوظًا في مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون لعام 2024. ويُعزى هذا التقدم إلى التعديلات التي جرت على القانون المعدل لقانون العمل رقم 10 لعام 2023، والذي يحظر لأول مرة صراحة التمييز في التوظيف على أساس النوع الاجتماعي، ورفع القيود عن توظيف النساء في القطاعات الصناعية مما يضمن فرصًا متساوية للجميع. إلى جانب الإصلاحات المتعلقة بالتحرش الجنسي.

إن تحسين درجة ومرتبة الأردن في تقرير المرأة وأنشطة الأعمال والقانون أحد الأولويات المحددة في رؤية التحديث الاقتصادي 2033. وتقود وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي الجهود لتحقيق هذه الأولوية، حيث شكلت فريق فني وطني خلال العام الماضي بمشاركة أعضاء من اللجنة الوزارية لتمكين المرأة واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. ويتولى هذا الفريق تحديث وتنفيذ خطة العمل لتحسين مرتبة الأردن في التقرير بالتشاور مع الجهات المعنية وبدعم من برنامج تمكين المرأة في المشرق الذي ينفذه البنك الدولي.

يقيّم هذا التقرير الفجوة بين الإصلاحات القانونية والنواتج الفعلية لصالح المرأة في 190 اقتصادًا، ويحدد ما يمكن للحكومات القيام به لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في أنشطة الأعمال والقانون.

لقراءة الملخص التنفيذي باللغة العربية

نحو إحراز تقدم في بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار: الأردن يشكل 10 مجموعات عمل حكومية لتقرير جهوزية الأعمال

تم اختيار الأردن ضمن 120 دولة مشاركة في الجولة الثانية لتقرير البنك الدولي حول جهوزية الأعمال. وقد تم تعيين وزارة التخطيط والتعاون الدولي / وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لتكون جهة التنسيق الحكومية لهذا التقرير، حيث يقيم التقرير الإطار التشريعي، والخدمات العامة، والكفاءة للشركات والأسواق، كما يتضمن اعتبارات تتعلق بالاقتصاد الحديث، بما في ذلك التحول الرقمي، والاستدامة البيئية، والمشاركة من قبل النساء والرجال (المشاركة

الجندرية).

ولتبسيط الجهود، وافقت لجنة التنمية الاقتصادية الوزارية على تشكيل 10 مجموعات عمل حكومية، لوضع وتنفيذ خطة عمل وطنية تتضمن مجموعة الإجراءات والإصلاحات التي تهدف إلى تحسين مرتبة الأردن في التقرير، وبما يضمن تغطية شاملة لمختلف مجالات التقرير وهي: دخول الأعمال، وموقع الأعمال، وخدمات المرافق العامة، والعمل، والخدمات المالية، والتجارة الدولية، والضرائب، وتسوية النزاعات، والمنافسة في السوق، وإعسار الأعمال.

خلال الأسبوع الأول من آذار، عقدت وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بالتعاون مع البنك الدولي من خلال الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن سلسلة من ورش العمل مع مجموعات العمل الحكومية العشرة وبحضور 150 مشارك ممثلين عن 43 جهة حكومية. ويتمثل الهدف الرئيسي لورش العمل هذه في شقين: الأول، تقديم أفضل الممارسات وتوضيح المنهجية المتعلقة بكل موضوع يشمله التقرير؛ والثاني، تقييم التقدم المحرز في الإصلاحات في الأردن وفقًا للمنهجية المحددة. وتكمن الغاية الأسمى لورشة العمل في صياغة خطة عمل إصلاحية شاملة بحلول منتصف عام 2024 والتي ستكون بمثابة خارطة طريق لتعزيز بيئة الأعمال في الأردن.

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي (2023 – 2028)

أطلق البنك المركزي الأردني الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي في العاشر من آذار بحضور كافة الجهات ذات العلاقة من الوزارات، والقطاعين العام والخاص، والمنظمات الدولية التي شاركت في صياغة الاستراتيجية ودعم جهود الاشتمال المالي في الأردن.

يأتي إطلاق الاستراتيجيّة الوطنيّة للاشتمال الماليّ (2023-2028) استجابةً لتحقيق رؤية التّحديث الاقتصاديّ وبرنامجها التنفيذي، ومصفوفة الإصلاحات الاقتصادية في الأردن (2018-2024). حيث تسعى إلى تطبيق سياسات وبرامج تهدف بدورها إلى تحقيق نموّ اقتصاديّ مستدام، وتنميةٍ اقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ شاملة، تمسّ كافة قطاعات الأعمال وجميع شرائح المجتمع. وتستهدف الاستراتيجية كافة الأفراد القاطنين على أرض الأردن، وقطاع الأعمال، وعلى وجه الخصوص النساء، والشباب، واللاجئين، والشركات متناهية الصّغر والصّغيرة والمتوسّطة.

ومن أبرز الأهداف الوطنيّة المُزمع تحقيقها مع نهاية فترة تطبيق الاستراتيجيّة الوطنيّة للاشتمال الماليّ (2023-2028)، والتي تتمثّل برفع نسبة الاشتمال الماليّ من (43.1%) إلى (65%)، وتقليص الفجوة الجندريّة من (22%) إلى (12%)، ورفع نسبة ملكيّة الحسابات الماليّة للمنشآت متناهية الصّغر والصّغيرة والمتوسطة من (52.4%) إلى (75%). وهذه الأهداف سيتم تحقيقها عبر مجموعة من الإجراءات الاستراتيجيّة؛ كتوفير منتجات تمويليّة وادخاريّة وتأمينيّة تتلاءم مع احتياجات مختلف الشّرائح المستهدفة، وحثّ المؤسّسات البنكيّة والمؤسّسات الماليّة غير البنكيّة على توعية وتثقيف عملائها بالخدمات التي تقدمها، وغيرها من الإجراءات التي سيتمّ تنفيذها تباعاً بمشاركة الشّركاء الرئيسيين.

لمزيد من التفاصيل: *البنك المركزي الأردني يطلق الاستراتيجية الوطنيّة للاشتمال المالي (2023-2028) - البنك المركزي الاردني (cbj.gov.jo)*

الاجتماع الثاني لفريق العمل الحكومي للسندات الخضراء

مواصلة للجهود المشتركة بين البنك الدولي ووزارة المالية ووحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تم عقد الاجتماع الثاني لفريق العمل الحكومي المعني بالسندات الخضراء يوم 21 فبراير 2024، في وزارة المالية.

خلال الاجتماع، ربط البنك الدولي معايير تعليمات المشاريع المستجيبة للمناخ التي تم نشرها من قبل وزارة البيئة بموجب نظام تغير المناخ رقم 79 لعام 2019 مع جهود القطاع الخاص، بما في ذلك دعم شركة أرابتك جردانه لوزارة البيئة في إعداد خطة تحفيز الاستثمار المناخي (2022-2025). وقد مهد هذا النقاش الطريق للعمل المستقبلي في مجال معايير أهلية التمويل الأخضر لمشاريع الاستثمار الرأسمالية.

النهوض بالخبرة القضائية في مجال الإعسار

في الأسبوع الثاني من آذار، قامت مؤسسة التمويل الدولية وبالتعاون مع المجلس القضائي الأردني بعقد دورة تدريبية متخصصة للسادة القضاة في الأردن حول الإعسار على مدار ثلاثة أيام في البحر الميت. ويأتي هذا التدريب ضمن برنامج دعم إنفاذ منظومة الإعسار في الأردن الذي تنفذه مؤسسة التمويل الدولية بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي | وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ووزارة الصناعة والتجارة والتموين | دائرة مراقبة الشركات، وبتمويل من قبل الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن وبرنامج المساعدة الفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

شارك في التدريب 29 من القضاة، بما فيهم 8 قضاة من السيدات، بهدف تعزيز خبراتهم وكفاءتهم في منظومة الإعسار الوطني وأفضل الممارسات الدولية. وأشرف على الدورة التدريبية ثلاثة مدربين دوليين مختصين، حيث قدم التدريب نظرة شاملة على مختلف جوانب إجراءات الإعسار، وشملت المواضيع بدء إجراءات الإعسار، والتدابير الأولية، والآثار المترتبة على بدء الإجراءات، والتصفية، والإعسار عبر الحدود، وغيرها.

وسبق هذا البرنامج التدريبي تدريب افتراضي (online) حول المفاهيم العامة للإعسار، مما مهد الطريق نحو استكشاف موضوعات دقيقة بشكل أعمق .

للمضي قدمًا، قامت مؤسسة التمويل الدولية بإعداد دليل تدريبي شامل للقضاة، يركز على التشريعات ومنظومة الإعسار الوطنية. ومن المأمول أن يصبح هذا الدليل مرجعا تدريبيا للسادة القضاة حول هذا الموضوع الهام.

نظام الفوترة الوطني في الأردن: الرقمنة للشفافية والكفاءة الضريبية!

فوترة
نظام الفوترة الوطني الإلكتروني

تماشياً مع أفضل الممارسات العالمية وتعزيزاً لالتزام الأردن بالتحول الرقمي، أطلقت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات نظام الفوترة الوطني الإلكتروني. ويعد هذا النظام المتكامل خطوة حاسمة نحو تطوير العمليات الضريبية، ويضمن الالتزام بالمعايير العالمية والتكامل السلس مع الأنظمة الإلكترونية القائمة، مما يوفر المرونة لجميع الجهات والأفراد الملزمين.

يهدف هذا النظام إلى تسهيل إصدار ومتابعة الفواتير، وتنظيم العلاقة بين الملزمين والدائرة. ويوفر التسجيل على النظام مزايا عديدة للمُلزمين، ويُجنّبهم التعرض للمساءلة القانونية. فيُلبّي احتياجات كافة الشركات والمنشآت والأفراد الملزمين بإصدار الفواتير سواء كان لديهم نظام محاسبي أم لا، حيث يستند إلى أساس تقني متين يمنحه قدرةً استيعابية كافية تستحمل كافة المعاملات التجارية من شتى القطاعات. ويُمكّن الملزمين من الانضمام بسهولة دون فرض أعباء مالية للتسجيل أو الربط أو الاستخدام، مع الحرص على تقليل المخاطر المرتبطة بالطرق التقليدية، وإمكانية تصحيح الأخطاء وإجراء التعديلات الضرورية بكفاءة.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا النظام هو جزء من أحد الإصلاحات الواردة في إطار مصفوفة الإصلاحات الاقتصادية (2018-2024)، وبشكل أكثر تحديدًا، محور المالية العامة.

نظام دور الحضانة لسنة 2024 لتأمين بيئة آمنة للطفل وتمكين المرأة

قامت وزارة التنمية الاجتماعية، بدعم فني من مؤسسة التمويل الدولية وبالتعاون مع وحدة دعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، بتعديل نظام دور الحضانة. وتهدف هذه المبادرة إلى تبسيط عملية تسجيل دور الحضانات المنزلية ومراجعة الإجراءات والشروط في جميع أنواع دور الحضانة، بما في ذلك المؤسسية والخاصة والمنزلية. ويتمثل الهدف الرئيسي في تزويد النساء بإمكانية الوصول إلى بيئات آمنة وتهتم بتنمية الطفولة المبكرة لأطفالهن. وأتت هذه التعديلات بعد سلسلة من المشاورات المكثفة مع الجهات ذات العلاقة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية.

في تطور مهم، أقر مجلس الوزراء نظام دور الحضانة لعام 2024، وتم نشره في نهاية الشهر الماضي (شباط) على الجريدة الرسمية. ويحدّد النّظام إجراءات ترخيص دور الحضانة بأنواعها، وإجراءات الرّقابة والتّفتيش عليها، والمخالفات التي قد يتمّ إيقاعها على المخالف منها. ويؤكد هذا الإنجاز على التزام الحكومة بتشجيع إنشاء دور حضانة، وتمكين الوالدين، والمرأة بشكل خاص، من خلال إيجاد بيئة ومكان آمنين ومحفّزين لقدرات أطفالهم وتشجيع مشاركة المرأة في سوق العمل.

لقراءة النظام: نظام دور الحضانة(mosd.gov.jo).pdf

الأردن يتجه نحو اقتصاد الهيدروجين الأخضر بخطوات ثابتة

عقدت ورشة عمل "دراسة التشريعات المنظمة للهيدروجين الأخضر في الأردن" في شباط 2024، بحضور وزير الطاقة والثروة المعدنية، الدكتور صالح الخرابشة، وبدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن كجزء من برنامج التعاون القائم مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية لدراسة خيارات الأطر القانونية والتنظيمية للهيدروجين الأخضر لغايات الإنتاج والاستخدام والتصدير في الأردن. وشارك في الورشة 58 مشاركًا من مؤسسات القطاع العام المعنية وممثلي مستثمري الهيدروجين الأخضر.

حيث أكد الخرابشة، تقدم الأردن نحو اقتصاد الهيدروجين الأخضر. وأشار خلال الورشة إلى أن الوزارة قد وقعت اثني عشرة مذكرة تفاهم واتفاقية إطارية واحدة مع مستثمرين دوليين ومحليين، بهدف تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر في الأردن.

وناقش المشاركون في الورشة نتائج خيارات تطوير مشاريع الهيدروجين والأمونيا الخضراء في الأردن مع هياكل التمويل المحتملة وتوزيع المخاطر بين المطورين من القطاع الخاص والحكومة، ومراجعة الترتيبات التعاقدية الحالية لتوسيع استثمارات الطاقة والبنية التحتية في الأردن.